



بطرس: استقبلنا ١٢١ اقتراح قانون وانهيينا الاستماع الى ممثلي الهيئات



(اسماعيل حمدان)

بطرس يتحدث في مؤتمره

– ضبط النفقات الانتخابية ومراقبتها.
– مسألة تفعيل تمثيل المرأة.
– مسألة خفض سن الاقتراع.
– المسائل المتعلقة باقتراع اللبنانيين غير المقيمين.
– تقنيات العملية الانتخابية بمختلف جوانبها، من الاعداد الى الاقتراع فالفرز وعلان النتائج، وما يتفرع عنها.
– النظام الانتخابي وتقسيم الدوائر.
– وفي شكل مواز، تتابع الهيئة دراساتها تمهيدا لاعداد مشروع القانون والاسباب الموجبة والتقرير والمقترحات.

٧- وتستفيد الهيئة في عملها من مساعدة تقنية فنية بحتة من برنامج الامم المتحدة الانساني (UNDP) بموجب اتفاق وافق عليه مجلس الوزراء، يقدم بموجبه البرنامج المذكور الخبرات التي تحدها وتطلبها الهيئة عند الاقتضاء.

وقد طلبت الهيئة في هذا السياق الاستعانة بالخبرة التقنية المحلية والدولية في المجالات الآتية: مكننة العملية الانتخابية وتنظيم تقنيات الاقتراع، التجارب العالمية في الهيئات المستقلة الخاصة بإدارة العملية الانتخابية والاشراف عليها، مبادئ واساليب تنظيم الاعلام والاعلان الانتخابيين، ضوابط تفاعلات الحملات الانتخابية وآليات مراقبتها، الصيغ المختلفة التي تسمح بتعزيز تمثيل المرأة وغيرها من المواضيع الفنية، وهي امور من شأنها ان تساهم في مقاربة علمية وعصرية بما يلاقي تطلعات اللبنانيين.
٨- ان الهيئة التي اعتمدت موجب التحفظ بالنسبة الى التصريحات، حرصت من خلال ذلك فقط على تنزيه عملها عن اي شكل من اشكال التنبؤ والتسريب والتكهنات، وهي اذ تعتبر ان الاعلام هو شريك اساسي في اي عملية اصلاحية، تعدد الرأي العام من خلالكم بأن تبقى على تواصل مستمر معه لاعلامه بكل جديد وبما تقوم به من مهام.

حوار

● على اي اقتراح تركزت المشاريع التي تسلمتها اللجنة؟

– اعتقد انه كانت هناك صورة واسعة كثيرا، لا يوجد شيء لم يقل ولا استطيع اختصار المواضيع بموضوعين او ثلاثة.

كل الآراء الممكن ان ترد في ذهن انسان بالنسبة الى قانون انتخاب، سواء من حيث التقسيم او نوعية القانون، او من حيث التصويت، حتى من حيث شروط درس الترشيح. والبعض قال بأن المرشح يجب ان يكون حرا، الموضوع يشمل كل شيء. ان الاسئلة التي طرحناها في البيان تلخص في النتيجة الى حد بعيد كل الامور التي يمكن ان تكون المقترحات تناولتها.

● متى تنتهي الهيئة عملها؟

– كما قلنا لدينا مهلة الى اواسط كانون الثاني، واعتقد اننا نتمكن من التقيد بالمهلة المعطاة لنا.

● هل تكون لديكم اي فكرة حول المشروع المقبل؟

– اذا تبجتم النطاق الذي سلكناه تعلمون انه يجب ان لا يكون لدينا استباق للامور. المفروض ان نعالج القضية بروح علمية وصادقة ومجردة.

وعن اقتراح المغتربين قال: كل الاحتمالات واردة سلبا وايجابا. اشرنا في البيان الى انه من جملة الامور التقنية التي نستفيد منها من تجربة الخارج والامم المتحدة كيف تحصل انتخابات المغتربين او غير المقيمين، كيف يحصل ذلك، اردنا ان نرى كيف يتم ذلك. واذا اعتمدنا الفكرة كيف يمكن ان نكيّفها بالنسبة الى لبنان.

اعلن رئيس الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية الوزير السابق فؤاد بطرس ان الهيئة استقبلت ١٢١ اقتراح قانون وانجزت الاستماع الى ممثلي الاحزاب والقوى السياسية والشخصيات وسائر الاطراف بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠٥ مشيرا الى انها تنظم في خلال الشهر الحالي جلسات حوار شاملة يدعى اليها اصحاب المشاريع والاقتراحات والملاحظات بهدف عرض ومناقشة المواضيع المختلفة المطروحة. ولقت الى ان الهيئة تتابع دراساتها تمهيدا لإعداد مشروع القانون والاسباب الموجبة والتقرير والمقترحات. واكد ان التركيز كان حول كل الدوائر الانتخابية.

عقد بطرس مؤتمرا صحافيا قبل ظهر امس في السراي وقال: بعد مرور اكثر من شهرين ونصف الشهر على انطلاقها، وتوخيا للشفافية، وحرصاً منها على التواصل مع الاعلام والرأي العام اللبناني، يهيم الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية ان تعرض للبنانيين ما قامت به حتى تاريخه وآلية عملها وبرنامجها للنصف المتبقي من المهلة التي اعطيت لها لانجاز مهمة الاصلاح الانتخابي، وفقا للاتي:

١- في تاريخ ٨/٨/٢٠٠٥ قرر مجلس الوزراء تشكيل الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية المؤلفة من ١٢ عضوا والتي شرفني رئاستها. وقد كلفت الهيئة باعداد مشروع قانون جديد للانتخابات النيابية، بالاستناد الى آلية تشاورية واسعة النطاق.
٢- فور تشكيلها، وضعت الهيئة لنفسها نظاما داخليا اقرته باجماع اعضائها، يهدف الى تنظيم عملها واجتماعاتها وآلية اتخاذ القرارات المرتبطة بمهامها. وقد عهد بأمانة سر الهيئة الى الدكتور نواف سلام.

٣- حتى تاريخ ١٩/٩/٢٠٠٥ ضمنا، وبناء على دعوة عامة نشرت في ١٨/٨/٢٠٠٥ استقبلت الهيئة ١٢١ اقتراح قانون وملاحظات مختلفة تتعلق بالاصلاح الانتخابي. وقد سمي كل من مقدمي الاوراق السالفة الذكر ممثلا له امام الهيئة التي عكفت على الاستماع اليهم جميعا في مقرها في السراي الكبيرة. وقد وضعت الهيئة استمارة تتضمن اسئلة مختارة، تهدف الى تمكين الهيئة من الاطلاع على الآراء المختلفة في صيغة علمية.

٤- انجزت الهيئة الاستماع الى ممثلي الاحزاب والقوى السياسية والشخصيات وسائر الاطراف في تاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠٥، وقد وضعت محاضر بتلك الجلسات تتضمن خلاصات ما جرى طرحه من افكار هي على جانب كبير من التنوع. وفي موازاة جلسات الاستماع وقبلها، عكف اعضاء الهيئة على دراسة المواد المرتبطة بالموضوع الانتخابي، في جلسات عامة للهيئة بلغت حتى تاريخه ٢٢ جلسة عامة. وقد اطلعت الهيئة ايضا على المشاريع التي كانت وردت، قبل تشكيلها، الى وزارة الداخلية والبلديات، وقامت بدراستها وتصنيفها. كما قامت الهيئة بتشكيل ثماني لجان فرعية من اعضائها لمقاربة ملف الاصلاح الانتخابي من مختلف جوانبه وموضوعاته.

٥- استكمالا للآلية المحددة في قرار مجلس الوزراء وبعد انجازها جلسات الاستماع، تنظم الهيئة خلال الشهر الحالي جلسات حوار شاملة يدعى اليها اصحاب المشاريع والاقتراحات والملاحظات بهدف عرض ومناقشة المواضيع المختلفة المطروحة. وسوف تخصص كل من هذه الجلسات لمعالجة المواضيع التي تتمحور حول الآتي:

– مسألة المرجعية المناط بها ادارة العملية الانتخابية والاشراف عليها.
– تنظيم الاعلام والاعلان الانتخابيين.